التاريخ: 7 نوفمبر/تشرين الثاني 2023 رقم الوثيقة: MDE 15/7388/2023

إسرائيل/الأراضي الفلسطينية المحتلة: يجب الضغط في مؤتمر باريس من أجل وقف فوري لإطلاق النار لاعتبارات إنسانية

ترحب منظمة العفو الدولية بقرار الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون باستضافة مؤتمر إنساني دولي من أجل السكان المدنيين في غزة، ينعقد بهدف تنسيق المساعدات المُقدَّمة إلى شعب القطاع المُحتَل، الذي لا يزال يقاسي ويلات عملية عسكرية مُهلِكة، إلى جانب تشديد الحصار غير القانوني المفروض عليه منذ 16 عامًا، والذي يحرمه الآن من الحصول على الأغراض الضرورية للبقاء على قيد الحياة، بما في ذلك المياه والوقود.

وتقع على عاتق الدول مسؤولية مشتركة وفردية تجاه التعاون فيما يخص توفير المساعدة الإنسانية في أوقات الطوارئ. فتُعَد الدول التي في وسعها تقديم المساعدة مُلزَمة بذلك عن طريق التعاون والمساعدة الدوليين.

ونحث منظمي المؤتمر والمشاركين فيه على الضغط من أجل وقف فوري وجدِّي لإطلاق النار لاعتبارات إنسانية والإصرار عليه وممارسة جميع الضغوط اللازمة على السلطات الإسرائيلية وحماس للالتزام بهذه الدعوة.

يُعد وقف إطلاق النار ورفع الحصار والقيود التي شُددت مؤخّرًا إجرائين ضروريين لإيصال أي مساعدات إنسانية إلى أهل غزة على نحو مستديم وفعال ومؤثر. وينبغي أن يشتمل وقف إطلاق النار على الضمانات التالية:

- يجب أن يشمل نطاق وقف إطلاق النار قطاع غزة بأكمله وأن يدوم لمدة كافية تسمح بالتخفيف من المعاناة تخفيفًا جديًّا. وينبغي أن يقوم وقف إطلاق النار على حرية تنقل المدنيين والعاملين في المجال الإنساني على نحو آمن. ويجب على جميع أطراف النزاع الالتزام باحترام الطبيعة المدنية لأعمال المساعدة الإنسانية والامتناع عن عرقلتها ومنع تحويلها عن مسارها.
- وينبغي أن يتيح وقف إطلاق النار المجال أمام استعادة جثامين القتلى ودفنها وتقديم الرعاية المناسبة للجرحى وإعادة تأهيل المستشفيات والعيادات وحصولها على ما يلزمها من مواد أساسية ووصول مساعدات الإغاثة الأخرى على جناح السرعة إلى القطاع وتوزيعها على نحو آمن بدون أي شرط أو قيد.
- ويجب الوفاء بحق أهل غزة في الحصول على الضروريات الأساسية التي تُمكِّنهم من البقاء على قيد الحياة، بما في ذلك المياه النظيفة والغذاء والمواد غير الغذائية مثل المأوى ومستلزمات النظافة الشخصية للنساء والأدوية والوقود.
- ويجب أن يَسهُل الوصول إلى مساعدات الإغاثة المُقدَّمة بالكامل وأن تُلبي احتياجات الأطفال الصغار والمرضى والجرحى وكبار السن والحوامل والأشخاص ذوي الإعاقة.
- ويجب بذل جميع الجهود، خلال فترة وقف إطلاق النار، لإبرام اتفاق يفضي إلى إطلاق سراح الرهائن المختطفين في 7 أكتوبر/تشرين الأول. وأثناء إجراء المفاوضات، ينبغي إتاحة المجال أمام المراقبين المستقلين لزيارة الرهائن فورًا والتحقق من سلامتهم وتسهيل سبل التواصل مع أسرهم ومع مسؤولي القنصليات الأجنبية في حالة الرهائن من غير الإسرائيليين أو الإسرائيليين مزدوجي الجنسية.
- وينبغي أن يتاح المجال أمام المراقبين المستقلين، ومن بينهم الموظفون لدى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ولجنة التحقيق بشأن إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، والمحكمة الجنائية الدولية ومنظمات حقوق الإنسان مثل منظمة العفو الدولية، والمقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالأراضي الفلسطينية المحتلة، للوصول إلى قطاع غزة لإجراء التحقيقات بشأن الأوضاع على أرض الواقع، بما يشمل الضربات الجوية والبرية غير المميزة بين المدنيين والعسكريين وغير المتناسبة وانتهاكات القانون الدولي الإنساني الأخرى التي يرتكبها جميع أطراف النزاع.

وتدعو منظمة العفو الدولية أيضًا المشاركين في المؤتمر الإنساني والوكالات الدولية إلى:

- الالتزام بإعادة تعافي غزة على المدى الطويل: ينبغي تقديم تعهد بتلبية الاحتياجات الهائلة التي خلّفها الدمار واسع النطاق اللاحق بغزة - ويتضمن ذلك أعمال إعادة الإعمار وتقديم الدعم لمن فقدوا منازلهم وأعمالهم التجارية وسبل البقاء على قيد الحياة. ويجب تقديم التعهدات مصحوبةً بإطار زمني واضح لصرف الأموال وتوزيع الموارد اللازمة، دون الاكتفاء بمحض تصريحات خاوية.
- الاعتراف بحق أهل غزة في العودة إلى منازلهم والمناطق التي عاشوا فيها قبل الهجمات التي شُنَّت في الآونة الأخيرة وضمان السماح للفلسطينيين بالعودة إلى جميع المناطق في قطاع غزة.

- وضع الحل سياسي طويل المدى لهذه الأزمة على جدول أعمال المؤتمر، ويشمل ذلك معالجة جذور الأزمة، بما في ذلك الحصار غير القانوني واللاإنساني المفروض على غزة والذي يرقى إلى درجة العقاب الجماعي، وجميع الأبعاد الأخرى لنظام الأبارتهايد (الفصل العنصري) الذي تفرضه إسرائيل على جميع الفلسطينيين والذي يُعدّ جريمة ضد الإنسانية.